



Distr.
GENERAL

A/41/505
7 August 1986
ARABIC
ORIGINAL : RUSSIAN



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون
البنود ٣٩ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٧
و ٧٠ من جدول الأعمال المؤقت*

مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرق آسيا

نزع السلاح العام الكامل

استعراض تنفيذ وثيقة اختتام الدورة الاستثنائية
الثانية عشرة للجمعية العامة

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

تنفيذ اعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم

الصلة بين نزع السلاح والتنمية

استعراض تنفيذ الاعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي

• A/41/150

*

.../...

١٣٥١ 86-20267

رسالة مؤرخة في ٥ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة الى
الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة
الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أنقل اليكم رفق هذه الرسالة نص الجزء الخاص بالسياسة الخارجية
في الخطاب الذي ألقاه السيد م. س. غورباتشيف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب
الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، في فلاديفوستك في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ .

وأرجو منكم العمل على توزيع هذا النص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية
العامة تحت البنود ٣٩ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٧ و ٧٠ من جدول الاعمال المؤقت .

(توقيع) ف. س. سافرونتشوك

القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة
لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

الجزء الخاص بالسياسة الخارجية في الخطاب الذي ألقاه
السيد م. س. غورباتشيف ، الأمين العام للجنة المركزية
للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي في فلاديفوستك في
٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦

تقع أمام أعيننا أحداث لها مغزى كبير . ان ادراك الحاجة الى توفير السلم للجميع أخذ يضغط بقوة على وعي الشعوب حتى في الاماكن التي تواصل فيها الحكومات الاعتقاد بأن الأسلحة والحرب من أدوات السياسة . وأقول السلم للجميع ، وذلك بالضبط لأن الحرب النووية لن تكون مجرد مدام بين كتلتين أو بين قوتين تجابه كل منهما الأخرى . فهذه الحرب سوف تفضي الى كارثة عالمية ، تهدد الحضارة الانسانية بالدمار .

ان مبادراتنا بشأن نزع السلاح النووي واجراء تخفيضات كبيرة في الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة ، وتحديد الأسلحة وتهيئة مناخ دولي أصح ، كان لها ردود فعل اتخذت أشكالا عديدة .

فقد أعربت الدول الصديقة عن تأييدها لها . ونظرت اليها دول المجتمع الاشتراكي بحق بوصفها جزءا أصيلا من السياسة الاشتراكية العامة في الساحة العالمية . وهذا ليس لمجرد أن هذه المبادرات نسقت مع تلك البلدان ولا لمجرد اعتبارات مبدئية دولية بل ايضا لأن كلينا ، نحن وهم ، نشترك في جهد سلمى خالص يرمي الى تحسين مجتمعاتنا . ان عملية انماء روابط أوثق تتدعم على ذلك الأساس وأصبح التكامل الاقتصادي يأخذ شكلا جديدا ، وتتخذ خطوات عملية من أجل القيام بأعمال مشتركة كما يجرى توسيع نطاق الاتصالات الانسانية الفعالة . وباختصار ، هناك عملية جارية ، عملية تقدمية ولها منفعة متبادلة لتعميق التعاون والاخاء بين شعوب العالم .

والعالم النامي يبدي اهتماما كبيرا بخططنا ونوايانا - الداخلية والدولية - على السواء . ونلاحظ أن كثيرا من البلدان النامية تود توسيع وتعميق المزيد من التعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي مع الاتحاد السوفياتي . ونحن على استعداد لذلك . ومن الانصاف أن نقول أن شعوب الغرب بصفة عامة وممثلي دوائر الأعمال في العالم الذين ينظرون الى الأشياء نظرة واقعية ، والذين لا يعانون من جنون معاداة الشيوعية ، ولا يحصلون على مكاسب من سباق التسلح ، ينظرون الى مشاريعنا بجديّة

وباهتمام . وهم أيضا يناصرون السلم والتعاون من أجل اقامة روابط اقتصادية وعلمية وثقافية صحية مع الاتحاد السوفياتي . ونحن نرحب بموقفهم هذا .

ومع ذلك فإن الاتجاه السائد في كثير من البلدان الرأسمالية حاليا ، كما كان الحال من قبل ، تشكله قوى نظرتها الى الماضي والمستقبل تسميها العداوة للاشتراكية ، كما تسميها الطموحات الاستعمارية أو قوى منساقه بسرعة نحو صناعة الأسلحة . ولكن المعروف عن هذه القوى الأخيرة أنها بالغة الشراهة والقسوة . فبالأمس كانت تريد الملايين واليوم تريد البلايين وغدا تريد آلاف البلايين . ولن تبدأ أبدا ، بدافع من ارادتها الحرة ، في صناعة لعب ليلهو بها الاطفال بدلا من صناعة القذائف . لأن هذا كامن في طبيعتها .

وتحاول الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الامريكية وبعض البلدان الحليفة لها إما أن تصور مبادراتنا السلمية كمجرد دعاية أو تزعم انه لن يكسب من هذه المبادرات أحد سوى الاتحاد السوفياتي . نعم ، نحن سنكسب من نزع السلاح - حتى لو استخدمنا كلمة الكسب - كما ستكسب منه جميع الشعوب والحكومات التي تنفق البلايين الآن على سباق التسلح . ومع ذلك فليس هذا سوى جزء واحد من الحقيقة . بل إنني أقول انه الجزء الأصغر من الحقيقة . فالحقيقة الأساسية هي أن كل مبادراتنا تنبع من اهتمامنا العميق بمصير البشرية .

ومن السخف والإجرام التصرف في مواجهة تهديد نووي وفقا لمخطط قديم اندثر بالفعل ؛ مخطط يقول ان ما في صالح البلدان الاشتراكية ينبغي أن يرفض . والجلي من ذلك تماما هو ضيق الافق الطبقي ، والمنهج البدائي المذهبي ، وما للنزعة العسكرية من أثر سياسي متزايد . ومع هذا فإنني لست ميالا الى الاعتقاد بأن الدائرة الصناعية العسكرية قوية بهذا الشكل . فنحن نرى أن جماهير العالم تدرك بمزيد من الوضوح أخطار النزعة العسكرية . ونرى إنه رغم عملية التطعيم الدائم بالنزعة الوطنية المغالى فيها فإن المشاعر الواقعية آخذة في الازدياد في الولايات المتحدة ، والادراك يتعمق بأن مصدر التهديد العسكري للولايات المتحدة الامريكية ليس الشعب السوفياتي ، أو البلدان الاشتراكية ، أو المزارعين في نيكاراغوا ، أو الغييتناميين أو الليبيين في الاقاصي ، بل انهم صانعوا السلاح في الولايات المتحدة نفسها والسياسيون غير المسؤولين الذين يخدمونهم ، والمغامرون من دعاة الخروب .

ونحن نفهم بلا شك ، أن سياق التسلح ، الذي يكسب زخما مستمرا ، لا يخدم فحسب هدف تحقيق أقصى المكاسب والاعداد للحرب بل يخدم أيضا أهدافا لا أخلاقية أخرى ، جوهرها ارهاق الاتحاد السوفياتي اقتصاديا لإفساد الطريق الذي يتبعه الحزب لتحقيق المزيد من رفع مستويات معيشة الشعب ، ولعرقلة تنفيذ البرنامج الاشتراكي . ونعترف أيضا على وجه التحديد من الذي يتمنى دائما تدمير اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والبلدان الاشتراكية بشكل مخطط ومنهجي مستخدما لهذا الغرض وسائل اقتصادية ونفسية أخلاقية ومستخدما الدعاية والوسائل السياسية والعسكرية . وهذا مجهود لا جدوى منه وما زال كذلك . فقد آن الأوان للتعامل مع الحقائق بدلا من رسم السياسات على أساس الوهم وسوء التقدير . ومع انعدام التوصل الى اتفاقات لن يعرف العالم الارتياح ولن يسوده الهدوء . ولن يتلاشى الخوف حتى يتخلى بعض الحكام في الغرب عن محاولاتهم الخطيرة ، التي ربما كانت مواسية لهم . ولكنها محاولات لن تثمر شيئا عندما يكون هدفها تركيع الاتحاد السوفياتي وتمزيق المجتمع الاشتراكي وعرقلة مسيرتنا الى الأمام .

إن روح العصر تلج في طلب فهم جديد للمرحلة الراهنة من تطور الحضارة والعلاقات الدولية في العالم - ذلك العالم المعقد المتناقض ولكنه موحد في واقع الأمر من خلال أواصر الاعتماد المتبادل والعلاقات الدولية التي وصلت الى نقطة لم يعد معها بوسع المرء ، مع اعتبار أوجه الخلاف والتضارب في الكثير من المصالح ، أن يبقى على تقاليد قديمة من آلاف السنين ويحكمها "قانون الغاب" . إنها حضارة تظهر قوة العقل البشري والعمل الانساني بشكل لم يسبق له مثيل ولكنها في الوقت نفسه حضارة هشة وضعيفة بأيدي القوى التي أطلقتها عبقرية الانسان ولكنها وُضعت في خدمة الدمار .

كل ذلك يفرض الحاجة الملحة لإجراء تفسير جذري في كثير من المواقف المعتادة إزاء السياسة الخارجية ، ونبذ تقاليد الفكر السياسي ، والآراء المتعلقة بمشاكل الحرب والسلم والدفاع وأمن كل دولة على حدة والأمن الدولي . ومن الواضح في هذا الصدد أن اقتراحاتنا الجذرية - والعالمية بالمعنى الكامل للكلمة - مثل برنامج القضاء على الأسلحة النووية والأسلحة التدميرية الشاملة الأخرى قبل نهاية هذا القرن ، والمقترحات المتعلقة بفرض حظر شامل على تجارب الأسلحة النووية ، وفرض حظر على الأسلحة الكيميائية ، والتعاون في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ، وعدد كبير من المقترحات الأخرى تهم العالم كله ، والبلدان جميعا .

إن المشكلة الرئيسية التي تواجه البشرية اليوم - ألا وهي مشكلة البقاء ، حادة وعاجلة بنفس القدر بالنسبة لأوروبا ، وإفريقيا ، وأمريكا ، وآسيا . بيد أنها تبدو مختلفة في كل جزء من أجزاء العالم . ولذلك ، فمن الطبيعي ، ونحن هنا في فلاديفوستك ، أن ننظر الى قضايا السياسة العالمية من وجهة نظر منطقة آسيا والمحيط الهادئ .

وهذا الموقف له ما يبرره لأسباب كثيرة . ففي المقام الأول ، لأن الجزء الأكبر من أراضي بلدنا يقع شرق الأورال ، في آسيا - في سيبيريا ، وفي الشرق الأقصى . وسوف يتم هنا الاضطلاع بكثير من المهام الوطنية التي طرحها مؤتمر الحزب . ومن ثم فالحالة في الشرق الأقصى ، ككل ، في آسيا وأمداء المحيط التي تلامس مياهها وحيث أقمنا وأبحرنا في مياهها منذ أمد بعيد ، تعد بالنسبة لنا مصلحة من المصالحة القومية للدولة .

وفي هذه المنطقة المترامية الأطراف والتي تمتد لتشمل نصف الكرة الأرضية تقريبا تقع كثير من الدول الكبرى ، بما في ذلك الاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة ، والهند ، والصين ، واليابان ، وفييت نام ، والمكسيك ، واندونيسيا . وفي هذه المنطقة تقع دول ، تعد متوسطة الحجم ، إلا أنها كبيرة بالمقاييس الأوروبية - مثل كندا ، والغليين ، واستراليا ، ونيوزيلندا ، ويضاف إليها العشرات من البلدان الأصغر نسبا والضئيلة الحجم . ولبعض هذه البلدان تاريخ يعود الى آلاف السنين أو لقرون كثيرة ، كما تكونت بلدان أخرى في العصور الحديثة ، بينما تكونت أخرى منذ فترة قريبة جدا .

إن آسيا التي استيقظت لتحيا حياة جديدة في القرن العشرين قد أشرت تقدم العالم بتجربتها المتنوعة الغريذة ، تجربة الكفاح من أجل الحرية والاستقلال . وليس هذا تاريخا فقط ، بل هو تراث حيّ يشكّل واحدا من الاسس الهامة للحقائق السياسية الراهنة في هذا الجزء من العالم .

ولكل بلد نظامه الاجتماعي والسياسي بكل ما يمكن تموره من الفروق الدقيقة وثقاليد ، وانجازاته ، ومصاعبه ، وطريقته في الحياة ومعتقداته ، وقناعاته ، وأهواؤه ، وفهمه للقيم الروحية والمادية . ولكل بلد ما يفخر به ويدعمه في خزانة الحضارة البشرية .

إن هذا التنوع الذي يدعو للاعجاب ، وهذا الصرح الانساني الاجتماعي والسياسي الهائل يتطلب ايلاء الاهتمام والدراسة والاحترام ، ونعلم جيدا من تجربتنا السوفياتية الخاصة ، أي قوة مبدعة يتحول اليها الشعور بالعزة الوطنية الذي أعيد احياؤه ، وأي دور ببناء تقوم به الهوية الوطنية لشعب ما في ترابطه العضوي مع الشعوب الأخرى المتساوية معه والمتمتعة بالحرية . وهذه العملية آخذة في الازدياد ، في آسيا والمحيط الهادئ الآن : فكل شيء هنا في حالة حركة ، وأبعد من أن يكون قد استقر . فالجديد يمتزج بالقديم ، وطريقة الحياة التي كانت تبدو وكأنها ثابتة بالأمس فقط ، تنهار أمام التغيرات المندفعة - الاجتماعية ، والعلمية ، والتقنية ، والايديولوجية . ويمكنني القول أن تلك ليست إلا فترة أخرى من فترات النهضة في تاريخ العالم ، وهي فترة تنطوي على امكانية ضخمة للتقدم . وهذا لا ينطبق فقط على آسيا والأوقيانوسيا .

فأي اتجاه سيأخذه التطور الاجتماعي الاقتصادي والسياسي؟ وأي العمليات ستسود العلاقات بين الدول؟ إن هذه المسائل سوف تحدد الى درجة كبيرة مصير العالم بأكمله .

إن الاشتراكية عامل ثابت في التغيرات الواسعة النطاق والمعقدة في هذه المنطقة . ولقد اكتسبت الاشتراكية مراكز وطيده في آسيا نتيجة لثورة اكتوبر العظيمة ، والانتصار على الفاشية والعسكرية اليابانية ، ونتيجة للثورة الصينية العظيمة ، وكذلك بعد تعزيز النظام الاشتراكي الجديد في منغوليا ، وعلى الأرض الكورية التي يبدي شعبها صمودا رائعا في النضال من أجل المستقبل الاشتراكي لبلده ، ثم في فييت نام ولاوس . لكن الاشتراكية جابهت في آسيا أيضا أكثر الاجراءات المضادة وحشية وتشكيكا . وإن فييت نام هي أوضح مثال لذلك . ومرة أخرى أبرزت تجربتها ، ودروس انتصارها على الامبريالية قوة أفكار الحرية والاشتراكية التي لا تقاوم .

ولقد شهدت هذه المنطقة تكوين مفهوم عدم الانحياز ، تلك الحركة التي تضم الآن ما يزيد على ١٠٠ بلد . وهي حركة تسعى الى التصدي لتحدي العصر بطريقتها الخاصة ، وهي تعمل بنشاط للتغلب على تقسيم العالم الى كتل عسكرية ، كما تبحث عن السبل للتقليل من التهديد النووي . وهي برفضها وادانتها للاستغلال ، وسياسة العدوان ، والاستعمار الجديد ، تحض البشرية على الوحدة ، والتعاون ، ومكافحة الجوع والفقر المدقع اللذين يعاني منهما مئات الملايين من الناس .

وإن بلاد الهند العظيمة بمكانتها الادبية ، وحكمتها التقليدية ، وبخبرتها

السياسية الخاصة ، وبامكاناتها الاقتصادية الضخمة ، هي الزعيمة المعترف بها لتلك الحركة . واننا نقدر أعظم التقدير اسهامها في تأكيد قواعد التعايش والعدالة على قدم المساواة في المجتمع الدولي . ولقد غدت علاقات الصداقة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والهند عاملا من عوامل الاستقرار على نطاق عالمي .

ولقد تحولت اليابان الى دولة من دول الصف الاول من حيث الهمية . فالبلد الذي كان أول ضحية للأسلحة النووية الأمريكية ، قطع شوطا كبيرا في فترة قصيرة ، وقام بانجازات منمثلة في ميادين الصناعة والتجارة والتعليم والعلوم والتكنولوجيا . ولا ترجع هذه النجاحات الى ضبط النفس والتنظيم وطاقة الشعب الياباني فحسب ، وانما ترجع أيضا الى "ثلاثة مبادئ لا نووية" تحدد سياسة اليابان الدولية رسميا ، بالرغم من أن هذه المبادئ - وهذا ما ينبغي توكيده - أصبحت مؤخرا يتحايل عليها ، وعلى الأحكام السلمية في دستور اليابان ، بشكل أكثر سفورا .

ولكننا نلاحظ أيضا اشياء أخرى في آسيا وأوقيانوسيا . فنلاحظ أن كرامة الشعوب التي تعرضت للاهانة على يد الاستعمار ، وتراث الفقر والامية والتخلف بالاقتران مع التحيز الشديد ، كل ذلك تربة خصبة لانعدام الثقة والعداوة بين الشعوب ، بما فيها الشعوب التي تعيش داخل دولة واحدة . وتراهن الامبريالية على تلك المصاعب والتحيزات مما يوجب الصراعات المحلية والاضطرابات الاثنية والدينية ويولد عدم الاستقرار السياسي .

وحيثما يصبح الاستقلال كما دوليا ملموسا وتجد الامبريالية أن مصالحها الاستغلالية مهددة فإنها تلجأ الى طرقها الاثيرة : الابتزاز الاقتصادي ، وتدبير المكائد والمؤامرات ضد زعامة البلد المذكور ، والتدخل في المشاكل الداخلية ودعم الانفصاليين ، وتمويل بل وتسليح قوى الثورة المضادة والارهابيين . وتقدم البنجاب ، مشكلة التاميل ، والمحاولات المبذولة لتحويل هذه المشكلة ضد الهند أيضا ، والحروب غير المعلنة على كمبوتشيا وافغانستان وضم ميكرونيزيا ، والتدخل في الفلبين ، وممارسة الضغط على نيوزيلندا ، أمثلة كافية تجعلنا نرى كيفية عمل الآلية المعاصرة للتدخل الامبريالي وسياسة الاملاء .

ان الخبرات المستفادة من التاريخ ، وقوانين الترابط المتزايد ، واحتياجات التكامل الاقتصادي تدفع الى البحث عن سبل للوحدة وانشاء علاقات حرة بين الدول داخل المنطقة وفيما وراءها . وتواجه هذه الدول عشرات بل مئات من المشاكل المستعصية ،

الموروثة من الماضي الاستعماري أو الناشئة عن تناقضات التنمية الحالية . وتَجَرَّ هذه الدول الى التكتلات ، وتقلص حريتها في التصرف في مواردها . ويجري إجبارها على تضخيم ميزانياتها العسكرية ، كما تساق الى سباق التسلح وإضفاء الطابع العسكري على الاقتصاد والحياة الاجتماعية .

وتشوه كل هذه الأمور عمليات التنمية الداخلية وتولد التوتر ، ومن الطبيعي أن تعترض سبيل تطبيع العلاقات بين القوميات والدول .

والاتحاد السوفياتي أيضا بلد من بلدان آسيا والمحيط الهادئ ، ويدرك المشاكل المعقدة لهذه المنطقة الشاسعة . والاتحاد السوفياتي جار ملاصق لهذه البلدان ، وهذا ما يحدد نظرتهم المتوازنة والشاملة الى هذا الجزء العملاق من العالم الذي يضم مجموعة متنوعة من الدول والشعوب . ويستند نهجنا ازاءه الى الاعتراف بالحقائق القائمة وتفهمها .

وفي الوقت ذاته ، فإن مصلحتنا لا تتمثل في التمتع بامتيازات معينة وبوضع خاص ، ولا في القيام بمحاولات أنانية لتعزيز أمننا على حساب أي شخص آخر ، ولا تتمثل في البحث عن فوائد يترتب عليها الحاق الضرر بالآخرين . إن مصلحتنا هي في حشد الجهود وفي التعاون مع الاحترام الكامل لحق كل شعب في المعيشة كيفما يختار وفي حل مشاكله بطريقته الخاصة في ظروف من السلم .

ونحبذ الاشتراك في بناء علاقات جديدة عادلة ومنصفة في آسيا والمحيط الهادئ .

وقد عقدت مؤخرا الكثير من الاجتماعات مع زعماء الدول الأوروبية ومع شخصيات سياسية مختلفة من البلدان الأوروبية . ولا يعني إلا أن أقارن بين الحالة في آسيا والحالة في أوروبا .

ان منطقة المحيط الهادئ لم يُضَفَّ عليها الطابع العسكري بعد بالقدر الذي حدث في أوروبا . بيد أن احتمالات اضعاف ذلك الطابع العسكري ضئيلة حقا ، والعواقب التي تترتب على ذلك خطيرة للغاية . ان القاء نظرة سريعة على الخريطة ستقنع المرء بأن الدول الرئيسية الحائزة على الأسلحة النووية موجودة في هذه المنطقة . وقد أنشئت جيوش برية قوية وأساطيل بحرية وقوات جوية جبارة . وتتيح الامكانيات العلمية والتكنولوجية والصناعية في كثير من البلدان - من الشواطئ الغربية للمحيط الى

شواطئه الشرقية - تعزيز أي سباق للتسلح . كما أن الإبقاء على حالات الصراع يؤدي إلى تفاقم الحالة . ولا ننسى أن الامبريالية الأمريكية شنت في آسيا اثنين من أكبر الحروب منذ عام ١٩٤٥ ، في كوريا والهند الصينية . بل لم تنقض بضع سنوات بالكاد خلال العقود الأربعة الماضية دون أن يشتعل فيها أوار الحرب في جزء أو آخر من منطقة آسيا والمحيط الهادئ .

وفي أوروبا تسير ، ربما على نحو جيد أو غير جيد ، عملية هلسنكي للحوار والمحادثات والاتفاقات . ويؤدي هذا إلى إيجاد قدر معين من الاستقرار ، ويحد من احتمالات النزاع المسلح . أما في المنطقة التي نتحدث عنها فإن هذه العملية غير موجودة أو منعدمة تقريبا . وإذا كان ثمة تغيير قد حدث فإنه لم يكن نحو الأفضل . ومنذ النصف الثاني للسبعينات ، اضطعت الولايات المتحدة بتدابير واسعة النطاق لتعزيز القوات المسلحة في منطقة المحيط الهادئ . ان "المثلث" العسكري الطابع المتمثل في واشنطن وطوكيو وسيول يقام بضغط من الولايات المتحدة ، وبالرغم من أن اثنتين من الدول النووية الثلاث الموجودة في المنطقة ، جمهورية الصين الشعبية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، قد تعهدتا بالأناكرونا البادشتين باستخدام الأسلحة النووية ، فإن الولايات المتحدة قد وزعت ناقلات الأسلحة النووية والرؤوس الحربية النووية في واحدة من مناطق الأزمات ، في شبه الجزيرة الكورية ، ووزعت ناقلات الأسلحة النووية على الأراضي اليابانية .

ولا يسع المرء إلا أن يلاحظ أن اضعاف الطابع العسكري وتمعيد التهديد بالحرب في هذا الجزء من العالم تزداد سرعتهما تزايدا خطيرا . ويتحول المحيط الهادئ إلى ساحة للمواجهة العسكرية والسياسية . ويشير هذا قلقا متزايدا فيما بين الشعوب التي تعيش هنا . كما يبعث هذا على انزعاجنا من جميع النواحي بما فيها اعتبارات الأمن في الجزء الآسيوي من بلدنا .

ان التوجه المتعلق بآسيا ومنطقة المحيط الهادئ في السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي جزء لا يتجزأ من البرنامج الشامل للنشاط الدولي للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، ذلك البرنامج الذي وضعه الاجتماع العام المعقود في نيسان/ابريل والمؤتمر السابع والعشرون للحزب . بيد أن البرنامج ليس مخططا يمكن تطبيقه على أية حال . بل انه بالأحرى مجموعة مبادئ وطريقة تستند إلى الخبرة المستفادة .

وانطلاقاً من ذلك ، كيف يمكن تصور عملية تشكيل الأمن الدولي وتحقيق التعاون السلمي في هذه المنطقة الشاسعة ؟

بادئ ذي بدء ، سيسعى الاتحاد السوفياتي ، تمثيلاً مع سياسته الأساسية المعتمدة في المؤتمر السابع والعشرين ، الى جعل علاقاته الثنائية أكثر دينامية مع جميع البلدان الواقعة في هذه المنطقة دون استثناء . وسنبذل أقصى ما في وسعنا لتعزيز الصداقة وتقوية روابطنا المتعددة الأشكال مع جمهورية منغوليا الشعبية ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية فييت نام الاشتراكية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية كمبوتشيا الشعبية . ونعتبر علاقاتنا مع اصقائنا ، التي تقوم على مبادئ المساواة والتضامن ، جزءاً لا يتجزأ من الأمن الشامل لاسيما والمحيط الهادئ .

وفي الوقت الحالي ، على سبيل المثال ، تجري بالاشتراك مع القيادة المنغولية دراسة مسألة سحب جزء كبير من القوات السوفياتية من منغوليا .

ونحن على استعداد للتوسع في علاقاتنا مع اندونيسيا ، واستراليا ، ونيوزيلندا ، والغلبين ، وتايلند ، وماليزيا ، وسنغافورة ، وبورما ، وسري لانكا ، ونيبال ، وبنوني ، وجمهورية ملديف وكذلك مع أحدث الشركاء المستقلين في الحياة السياسية للمنطقة . وقد أقمنا بالفعل علاقات دبلوماسية مع بعض هؤلاء الشركاء : بابوا غينيا الجديدة ، وساموا الغربية ، ومملكة تونغفا ، وفيجي ، وجمهورية كيريباتي ، وجمهورية ناورو ، وتوفالو ، وجمهورية فانواتو .

وأود وأنا أتكلم في هذه المدينة المتاخمة لجمهورية الصين الشعبية ان اتناول أهم القضايا في علاقاتنا . ان هذه العلاقات ذات أهمية بالغة لعدة أسباب ، ابتداء من واقع اننا جيران نشترك في أطول حدود برية في العالم ، وأنه من المقدر لنا ولابنائنا وأحفادنا ان نعيش جنباً الى جنب " الى الابد الابد" .

بيد أن المسألة ليست بطبيعة الحال مقصورة على ذلك . فقد عهد التاريخ الى الشعبين السوفياتي والصيني بمهمة تنطوي على مسؤولية بالغة الأهمية . ويعتمد الكثير من جوانب التنمية الدولية على هاتين الدولتين الاشتراكيتين الرئيسيتين .

وقد حدث تحسن ملحوظ في علاقاتنا في السنوات الأخيرة . وأود أن أوكد من جديد : ان الاتحاد السوفياتي على استعداد ، في أي وقت وعلى أي مستوى ، ان يناقش مع الصين مسائل اتخاذ تدابير اضافية لتهيئة جو من حسن الجوار . واننا نأمل في أن تصبح الحدود التي تفصل بيننا - وان كنت أفضل القول الحدود التي تربط بيننا - منطقة سلم وصداقة في المستقبل القريب .

ان الشعب السوفياتي ينظر بتفهم واحترام الى الهدف الذي قرره الحزب الشيوعي الصيني وهو تحديث البلد وبناء مجتمع اشتراكي في المستقبل جدير بهذا الشعب العظيم .

ولنا وللمين ، في حدود رؤيتنا ، أولويات متماثلة - هي أولويات التعجيل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية . فلماذا لا يدعم كل منا الآخر ، ولما لا نتعاون في تنفيذ خططنا في كل مجال يعود فيه هذا بوضوح بالفائدة على الجانبين كليهما ؟ فكلما تحسنت علاقاتنا ازدادت قدرتنا على تبادل خبراتنا .

ونلاحظ بارتياح أن تحولا ايجابيا بدأ يظهر في الروابط الاقتصادية . ونحن مقتنعون أن التكامل الوطيد بين الاقتصادين السوفياتي والصيني عبر التاريخ يقدم فرما هائلة من أجل توسيع هذه الروابط ، بما في ذلك في مناطق الحدود . وان بعض المشاكل الكبرى للتعاون "أخذت تقرع الباب" . وعلى سبيل المثال ، نحن لا نرغب في أن ينظر الى نهر أمور الذي يشكل الحدود ، بوصفه "حاجزا مائيا" . لندع حوض هذا النهر الكبير يوحد جهود الشعبين الصيني والسوفياتي لاستخدام الموارد الفنية المتاحة هناك من أجل المنفعة المشتركة ومن أجل بناء مشاريع لادارة المياه . ويجري العمل بصورة مشتركة على وضع اتفاق حكومي دولي حول هذه المسألة . وقد تمّ الحدود الرسمية على طول قناة السفن الرئيسية .

إن الحكومة السوفياتية تقوم باعداد رد ايجابي فيما يتعلق بمسألة تقديم المساعدة في بناء خط حديدي يربط منطقة شينجيانغ ويغور المستقلة ذاتيا بكازخستان .

وقد اقترحنا التعاون مع الصين في ميدان استكشاف الفضاء الذي قد يشمل تدريب ملاحي فضاء صينيين . وهناك فرص هائلة للمبادلات ذات المنفعة المشتركة في مجالسي الثقافة والتربية . إننا مستعدون لتحقيق كل ذلك ونتمناه باخلاص .

وفيما يخص العلاقات مع اليابان ، هناك أيضا اشارات تلوح تبشّر بتحوّل نحو الافضل . وسيكون من المرغوب فيه أن يحدث هذا التحوّل . فالموقف الفعلي لبلدينا في العالم يتطلب تعاونا عميقا يقوم على أساس واقعي سليم ، في جو هادئ متحرر من مشاكل الماضي . وقد شهد هذا العام بداية . فقد تبادل وزراء الخارجية الزيارات . وهناك على جدول الأعمال تبادل زيارات على مستوى القمة .

والتعاون الاقتصادي ذو فائدة مشتركة . وهو يتعلق ، بوجه خاص ، بمناطقنا الساحلية التي تقيم بالفعل صلات تجارية مع الشركات اليابانية . ومن الممكن أن نناقش مسألة انشاء مشاريع مشتركة في المناطق المتجاورة والمتقاربة من الاتحاد السوفياتي واليابان . ولمّ لا نقيم أيضا تعاونا طويل الأجل في تقصي موارد المحيط واستعمالها في كل وجه ، ولمّ لا نربط بين برامجنا المتعلقة بدراسة الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية ؟ فلليابانيين على ما يبدو طريقة لجعل العلاقات أكثر دينامية ، وتدعى "الدبلوماسية الاقتصادية" . فلندعها هذه المرة تخدم التعاون السوفياتي الياباني .

وفي منطقة المحيط الهادئ ، يتشاطر الاتحاد السوفياتي أيضا حدودا مع الولايات المتحدة . فهي جارتنا الملاصقة بالمعنى الحرفي للكلمة ، حيث تفصل بيننا سبعة كيلومترات فقط - وهي المسافة بالضبط التي تفصل بين جزيرة ديوميد الكبرى السوفياتية وجزيرة ديوميد الصغرى الأمريكية .

ونحن ندرك بوضوح أن الولايات المتحدة قوة عظمى في منطقة المحيط الهادئ - ويعود ذلك في المقام الأول الى أن جزءا كبيرا من سكان الولايات المتحدة يعيش على شواطئ هذا المحيط ، ويقوم الجزء الغربي من أمريكا ، الذي يجذب نحو هذه المنطقة ، بدور متزايد في حياة البلد ويتميز بنظرة دينامية . والى جانب ذلك ، فإن للولايات المتحدة ، دون شك ، مصالح اقتصادية وسياسية هامة في المنطقة .

ودون شك ، فإن من المستحيل ، بدون الولايات المتحدة ، وبدون مشاركتها ، حل مشكلة الأمن والتعاون في منطقة المحيط الهادئ بطريقة ترضي الجميع . ومن المؤسف ، أن واشنطن لم تبد أي اهتمام بهذا حتى الآن ، بل انها لا تفكر في اجراء أية محادثات جدية حول موضوع المحيط الهادئ . واذا ما طُرق هذا الموضوع ، فإن اتجاهه يتحوّل الى الطريق المعتاد وهو "الخطر السوفياتي" والتهديد بالقوة المسلحة إثباتا لمحنة تلك الاسطورة .

إن النهج الذي نتبعه في علاقاتنا مع الولايات المتحدة معروف جيداً . فنحن ندعو إلى إقامة علاقات حسن جوار سلمية وتعاون مفيد للجانبين - توجد له ، بصورة عرضية ، فرص كبيرة كذلك في الشرق الأقصى والمحيط الهادئ .

وما دمنا بمدد الحديث عن الولايات المتحدة ، فلننقل بضع كلمات عن أهم شيء في علاقاتنا في الوقت الحاضر - ألا وهو وضع حد لسباق التسلح . فبعد اجتماع جنيف تقدم الاتحاد السوفياتي بالعديد من الاقتراحات الرئيسية بشأن جميع المشاكل المتعلقة بتخفيض الأسلحة والتخلص منها والتحقق من هذه العملية . فلم نشاهد أي تحرك للقائنا في منتصف الطريق . ولا نجد في الواقع إلا المواقف ذاتها التي اتخذت قبل اجتماع جنيف .

ومن أجل وضع حد لحالة الجمود هذه ، ذهبنا شوطاً أبعد في الطريق نحو اللقاء بموقف الولايات المتحدة : فقدّمنا اقتراحات توفيقية جديدة هامة في رسالتي التي وجهتها في حزيران/يونيه إلى رئيس الولايات المتحدة . وأثناء زيارتي هنا في الشرق الأقصى ، تلقيت رداً من الرئيس ريفان . وكان الرد حافزاً على التفكير . فبدأنا في دراسته . وسوف نعامله بمسؤولية واهتمام . إن أهم شيء بالنسبة لنا هو أولاً وقبل كل شيء مدى اتفاق الاقتراحات الواردة في الرسالة مع مبدأ الأمن المتساوي وما إذا كانت تتيح التوصل إلى حلول مشتركة فعالة لإنهاء سباق التسلح ومنع انتشاره إلى الفضاء الخارجي . وسوف نقرر خطواتنا اللاحقة وفقاً لذلك . وفيما يتعلق بعقد اجتماع قمة سوفياتي - أمريكي جديد ، فإنني أكرر : إننا نؤيد مثل هذا الاجتماع ، ولكننا نعارض بشدة تفسير الاتفاقات التي توصلنا إليها في الاجتماع السابق في جنيف على أنها مجرد وعد بعقد اجتماعات أخرى . كلا ، إن الشيء الرئيسي الذي اتفقنا عليه في المرة الأخيرة مع الرئيس ريفان والذي وقّعنا عليه هو الموافقة على السعي لتطبيع العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وتحسين الوضع الدولي ، وتعجيل سير المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة . وإن أي اجتماع قمة جديد ينبغي أن يخدم ذلك الغرض ، كذلك .

ونحن نسمع مراراً من الخارج معلومات من كل نوع مفادها أن الاتحاد السوفياتي يعزز قوته العسكرية في شرق البلد . فاسمحوا لي أن أعلن بكامل المسؤولية : أننا لا نفعل شيئاً ولن نفعل شيئاً يزيد على المستوى الذي يتطابق مع أقل متطلبات الدفاع عن أنفسنا وعن أصدقائنا وحلفائنا ، وخاصة في ضوء النشاط العسكري الأمريكي الذي لا يبعد عن حدودنا وحدودهم .

وينطبق هذا بالكامل على القذائف المتوسطة المدى . وما زال أولئك الذين لا يريدون لحدة التوتر في العالم أن تتناقص يزعمون بأنه سيكون في استطاعتنا تحريك قذائف س س - ٢٠ التابعة لنا من الغرب الى الشرق ومن الشرق الى الغرب . ولهذا السبب أؤكد مرة أخرى : أننا نقترح أن تزال من أوروبا القذائف المتوسطة المدى الأمريكية والسوفياتية على السواء . وأعني إزالتها لا نقلها الى مكان آخر . ومن الواضح تماما أن هذا الاقتراح يعزز مصالح البلدان الآسيوية أيضا .

وأود كذلك أن أقول إن الاتحاد السوفياتي يدعو عن قناعة الى حل التجمعات العسكرية ، والتخلي عن حيازة قواعد أجنبية في آسيا والمحيط الهادئ ، وسحب القوات من أراضي البلدان الأجنبية . وإن الاتحاد السوفياتي طرف في معاهدة وارسو ، ولكن هذا حلف دفاعي أوروبي ، يعمل بكل دقة ضمن الإطار الجغرافي الذي قرره المعاهدة . ومن ناحية أخرى ، نعارض بشدة محاولات الولايات المتحدة توسيع "اختصاص" منظمة حلف شمال الأطلسي ليشمل العالم بأسره ، بما في ذلك آسيا والمحيط الهادئ .

إن آراءنا حول الأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لم تأت من فراغ . بل تأخذ في الحسبان تجارب الماضي والحاضر . فمبادئ "بانثشا سيليا" وباندونغ لم يطوها النسيان . وإن الأمثلة الإيجابية التي ضربتها الهدنة في كوريا ، واجتماع جنيف في عام ١٩٥٤ بشأن الهند الصينية ، والاتفاق الهندي - الباكستاني في طشقند ، هي أمثلة مازالت حيّة في الخبرة الدبلوماسية . ونرى اليوم أيضا ، الجهود العملية التي يبذلها عدد من الدول لحل المشاكل الاقتصادية المشتركة ، ومحاولات تلك الدول تسوية النزاعات بطريقة أو بأخرى . وهناك عناصر إيجابية هامة في أنشطة رابطة بلدان أمم جنوب شرقي آسيا وفي العلاقات الثنائية . وعندما رُفِضت فكرة إقامة "اتحاد في المحيط الهادئ" . بدأت مناقشة فكرة "التعاون الاقتصادي في المحيط الهادئ" . وقد تناولنا الفكرة دونما تحيز ، ونحن مستعدون للاشتراك في المداورات بشأن الأسس الممكنة لهذا التعاون - بشرط أن يماغ ، بالطبع ، لا على نمط ممالئ لهذه الكتلة أو تلك ومعاهد للاشتراكية ومفروض من الخارج ، بل نتيجة لنقاش حر دون أي تمييز على الإطلاق . ويمكن أن يصبح ذلك المدى الواسع نوعا من الأفكار العلمية والسياسية بشأن موضوع إقامة نظام اقتصادي دولي جديد وتجربة الدمج في الغرب والشرق أساسا متينا لهذه المناقشات .

وسنقترح ، كهدف ، وإن يكن هدفا بعيدا الى حد ما ، عقد مؤتمر على غرار مؤتمر هلسنكي ، تحضره جميع البلدان المتجهة نحو المحيط . فإذا تم التوصل الى اتفاق بشأن

الدعوة الى عقد مثل هذا المؤتمر ، عندما يكون من الممكن الاتفاق على مكان عقده .
وأحد الخيارات في هذا الصدد هيروشيما . فلماذا لا تصبح تلك المدينة ، وهي أول ضحية
للآفة النووية ، "هلسنكي" على نحو ما لآسيا والمحيط الهادئ ؟

وأود باختصار ، أن أؤكد أننا نحبذ ادماج منطقة آسيا - المحيط الهادئ في
العملية العامة لانشاء نظام شامل للأمن الدولي على النحو الذي أقترح في المؤتمر
السابع والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي .

فكيف نراه بعبارات محددة ؟

أولا - ان قضايا التسوية الاقليمية تقدم نفسها بنفسها . وسأتحدث عن
أفغانستان بصورة منفصلة ، والآن دعوني أتحدث عن جنوب شرقي آسيا وكمبوتشيا .

لقد تكبد شعب الخمير خسائر فادحة . فقد تعرضت مدن وقرى كمبوتشيا مرارا
للغارات الأمريكية . فاكسب بالأمه الحق في اختيار أصدقائه وحلفائه . ومن غير
المسموح به محاولة إعادة ذلك الشعب الى الماضي المأساوي ، أو تقرير مستقبل تلك
الدولة في عوام بعيدة أو حتى في الأمم المتحدة .

وهنا ، كما هو الحال بالنسبة للمشاكل الأخرى في جنوب شرقي آسيا ، يتوقف
الكثير على تطبيع العلاقات الصينية - الفيتنامية . وهذه مسألة سيادية تتعلق
بحكومتنا وقيادتنا البلدين . وليس بإمكاننا إلا أن نعرب عن اهتمامنا في أن نرى
الحدود بين هاتين الدولتين الاشتراكيتين تصبح من جديد حدود سلم وعلاقات حسن جوار ،
وأن نرى استئناف الحوار الرفاعي وزوال الشك وانعدام الثقة المجديين . ويبدو أن
الفرصة مواتية ، وأن آسيا بأكملها تحتاج لذلك .

ولا توجد ، في رأينا ، عقبات يستحيل تذليلها في طريق اقامة علاقات مقبولة
بصورة متبادلة بين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا .
فبإمكان هذه البلدان ، شريطة توفر حسن النية وعدم التدخل ، أن تحل مشاكلها ، مما
سيعود بالفائدة أيضا على قضية الأمن في آسيا ككل .

وثمة امكانية ليس فحسب لتخفيف حدة التوترات الخطيرة في شبه الجزيرة
الكورية بل للبدء أيضا في التحرك في طريق حل المشكلة الوطنية للشعب الكوري

بأكمله . فاذا أريد المحافظة على الممالح الكورية الحقيقية ، فليس ثمة من أسباب معقولة للتهرب من إجراء حوارٍ جدي ، حسبما اقترحت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية .

ثانيا - نحبذ اقامة سد يمنع انتشار وحشد الأسلحة النووية في آسيا والمحيط الهادئ . ومن المعروف للقاصي والداني أن الاتحاد السوفياتي ألزم نفسه بعدم زيادة عدد القذائف النووية المتوسطة المدى في الجزء الآسيوي من البلد .

ويؤيد الاتحاد السوفياتي اعلان الجزء الجنوبي من المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية ويحث جميع الدول النووية على ضمان مركزه هذا سواء بصورة انفرادية أو متعددة الأطراف .

ومن شأن تنفيذ اقتراح جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية باقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية أن يشكل مساهمةً جدية . وقد أشارت فكرة اقامة هذه المنطقة الاهتمام الذي تستحقه بجدارة في جنوب شرقي آسيا .

ثالثا - نقترح البدء في محادثات بشأن تخفيض أنشطة الاساطيل البحرية في المحيط الهادئ ، وخاصة السفن المسلحة بأسلحة نووية . ومن شأن الحد من التنافس في مجال الأسلحة المضادة للغواصات ، وبصورة محددة وضع ترتيب للامتناع عن النشاط المضاد للغواصات في مناطق معينة من المحيط الهادئ ، ان يساعد على تعزيز الاستقرار . ويمكن أن يصبح هذا أحد التدابير الهامة لبناء الثقة .

وأود أن أقول ، بصورة عامة ، إنه اذا تخلت الولايات المتحدة عن وجودها العسكري في الفلبين على سبيل المثال ، فلن نترك هذه الخطوة بدون جواب .

ومازلنا نحبذ بقوة استئناف المباحثات بشأن تحويل المحيط الهندي الى منطقة سلم .

رابعا - يعلق الاتحاد السوفياتي أهمية كبيرة على تخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في آسيا تخفيضا أساسيا الى حدود الاكتفاء المعقول . ونذكر أنه ينبغي تناول هذه المشكلة على نحو تدريجي ، مرحلة فمرحلة ، بالبدء بمنطقة واحدة ،

ولنقل الشرق الأقصى مثلا . وان الاتحاد السوفياتي مستعد في هذا الإطار للتباحث مع الصين بشأن الخطوات العملية الهادفة الى اجراء تخفيض نسبي في مستوى القوات البرية .

خامسا - ويرى الاتحاد السوفياتي ان الوقت قد حان منذ وقت طويل لرفع مستوى المباحثات المتعلقة بتدابير بناء الثقة وعدم استعمال القوة في المنطقة الى مستوى عملي . ويمكن البدء بالتدابير الأيسر ، كالتدابير المتعلقة بأمن الممرات البحرية في المحيط الهادئ ومنع الارهاب الدولي ، مثلا .

ويمكن عقد مؤتمر لمناقشة واعداد مثل هذه التدابير في احدى المدن البحرية السوفياتية . وسيكون من الممكن ، اتفقا ، في الوقت المناسب ، حل مسألة فتح باب فلاديفوستك لزيارات الأجانب . واذا تحقق فعلا تغير نحو الأفضل في الحالة في المحيط الهادئ ، فإن فلاديفوستك يمكن أن تصبح أحد المراكز الدولية الكبرى ، ومركزا تجاريا وثقافيا ، ومدينة للاحتفالات والأحداث الرياضية ، والمؤتمرات ، والندوات العلمية . إننا نريد لها أن تكون نافذة مفتوحة على مصراعيها على الشرق . وعندها سوف تنطبق كلمات بطلنا العظيم بوشكين "سوف نحيا السفن التي ترفع كل علم وتتبع كل أمة شواطئنا" أيضا على فلاديفوستك .

وفي الختام ، أتحدث عن أفغانستان . لقد تم الاعلان من منصة المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي أننا على استعداد لإعادة القوات السوفياتية المتمركزة في أفغانستان الى وطنهم بطلب من حكومتها . وكما تعلمون ، يلتزم الحزب بقوة الآن بمبدأ وجوب إتباع الأقوال بالأفعال .

وبعد أن قيِّمت القيادة السوفياتية الحالة التي أخذت في الظهور تقييما وافيا وعقدت مشاورات مع حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، اتخذت القرار الذي أذيعه اليوم رسميا : ستعاد ست كتائب الى أرض الوطن قبل نهاية عام ١٩٨٦ . وهذه الكتائب هي : كتيبة دبابات ، وكتيبتا بنادق آليتان ، وثلاث كتائب مدفعية مضادة للطائرات بالإضافة الى معداتها وأسلحتها . وستعاد هذه الوحدات الى مناطق مرابطتها الدائمة في الاتحاد السوفياتي ، وبطريقة من شأنها أن تمكن جميع المهتمين بالأمر من التحقق منه بسهولة .

وان الاتحاد السوفياتي ، باتخاذ هذه الخطوة الجادة ، التي أحطنا بالبلدان المعنية علما بها بشكل مسبق ، بما في ذلك باكستان ، إنما يعمل جاهدا للتعجيل بايجاد تسوية سياسية وإعطاءها قوة دفع جديدة . كما أن الاتحاد السوفياتي ينطلق من وجهة نظر أن أولئك الذين ينظمون التدخل المسلح ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية ، سيفهمون بشكل صحيح خطوتنا الانفرادية هذه ويقدرونها حق التقدير . فيجب أن يُرد عليها بالحد من التدخل الخارجي في شؤون افغانستان الديمقراطية .

وقد أحرز مؤخرا بعض التقدم في المحادثات الأفغانية - الباكستانية التي جرت عن طريق وساطة ممثل الأمين العام للأمم المتحدة . وبمجرد أن يتم التوصل في النهاية الى تسوية سياسية ، يمكن الإسراع في إعادة القوات السوفياتية من افغانستان . وقد تم الاتفاق مع القيادة الأفغانية على جدول زمني لعودة تلك القوات على مراحل .

بيد انه يجب على جميع أولئك الذين يشجعون ويمولون الحرب غير المعلنة على افغانستان والذين تشن من أراضيهم هذه الحرب ، أن يعلموا انه إذا استمر التدخل ضد جمهورية افغانستان ، فإن الاتحاد السوفياتي لن يتخلى عن جارته . فتضامننا الأممي مع الشعب الأفغاني ومصالح الأمن السوفياتي لا تدع مجالا لذلك على الاطلاق .

كما أننا نؤيد المسار الذي تتخذه القيادة الأفغانية الحالية تجاه المصالحة الوطنية ، وهو توسيع القاعدة الاجتماعية لثورة نيسان/ابريل الوطنية - الديمقراطية ، بما في ذلك تشكيل حكومة تشارك فيها تلك القوى السياسية التي وجدت نفسها خارج حدود البلاد والتي هي على استعداد للقيام بدور مخلص في عملية بناء افغانستان جديدة على نطاق الأمة .

أيها الرفاق ، لقد ورث الجيل الحالي مشاكل كثيرة ، صعبة ومؤلمة . وللتصدي لحل هذه المشاكل ، من الضروري التخلص من عبء الماضي والبحث عن نهج جديدة ، تستهدي بشعور بالمسؤولية عن الحاضر والمستقبل .

وان الاتحاد السوفياتي يدعو جميع الأمم في آسيا والمحيط الهادئ الى التعاون في سبيل السلم والأمن . إذ أن كل من يعمل جاهدا في سبيل هذه الأهداف ، ويأمل في مستقبل أفضل لشعبه ، سيجدنا محاورين خيِّرين وشركاء شرفاء .

ان الجنس البشري يمر الآن بفترة صعبة ومتوترة . بيد أنه يمتلك احتياطيا من القوة تتيح له لا مجرد البقاء على قيد الحياة فحسب بل أن يتعلم العيش في عالم جديد متحضر ، وبعبارة أخرى ، أن يعيش بدون أن يكون مهددا بالحرب ، في ظروف تشيع فيها الحرية وتكون فيها سعادة الانسان وتنمية إمكانات الشخصية الانسانية الى أقصى حد هي المعيار الأعظم . بيد أن هذا يتطلب نضالا دؤوبا ضد العدو المشترك - وهو خطر التدمير الشامل .

ان تعبئة امكانات الإدراك السليم الموجودة في العالم ، والمشاركة في العقول هي الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى ، لإيقاف الانزلاق نحو الكارثة . كما أن عزمنا على بذل أقصى ما في طاقتنا من أجل هذا الغرض مازال على حاله ، وفي وسع شعوب جميع البلدان والدول أن تكون على يقين من هذا . تلك ، بايجاز ، هي الحالة السائدة في يومنا الحاضر ، وتلك هي السمات العامة للحالة الدولية ، التي سيواصل دور ذلك الجزء من العالم الذي تشغله منطقة آسيا والمحيط الهادئ اتساعه في تنميتها . ويتعين علينا أن نستخلص نتائج عملية من كل هذا لكي نعمل بهمة أعظم من أجل اعادة صياغة حياتنا بطريقة أفضل .